

الخط الثابت Orange

ص.ب ١٦٨٩ عمان ١١١٨ الأردن
هاتف: +٩٦٢ ٦٤٦٠ ٦٦٦٦
فاكس: +٩٦٢ ٦٤٦٠ ٦١١١
www.orange.jo

الرقم: 3597 / 11 / 15 / 19 / 6

التاريخ : 2018 / 7 / 8

عطوفة الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات المحترم

الموضوع : ملحق إخبار طلب ملاحظات

حول تعديل خطة الترقيم الوطنية

تحية وبعد،

إشارة إلى كتاب الهيئة رقم (ف/4/17/4) تاريخ (4847/6/7/2018) بخصوص الإخبار الإضافي حول تعديل خطة الترقيم الوطنية، نرفق لكم ملاحظاتنا على تلك الوثيقة آملين أخذها بعين الاعتبار.

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام،،،

الرئيس التنفيذي

تيري ماغينيه

شركة الاتصالات الأردنية – أورانج

ملاحظات شركة الاتصالات الاردنية (اورانج الخط الثابت) على ملحق اخطار طلب ملاحظات حول تعديل خطة الترقيم الوطنية

تشكر شركة الاتصالات الاردنية هيئة تنظيم قطاع الاتصالات على إتاحة المجال امام جميع المعنيين لتقديم ملاحظاتهم وآرائهم بخصوص المقترحين الوارددين في الاخطر الإضافي حول تعديل خطة الترقيم الوطنية، وتأملأخذ ردها واقتراحاتها أدناه بعين الاعتبار.

تألف ملاحظات اورانج الخط الثابت من جزأين: ملاحظات عامة وملاحظات تفصيلية.

ملاحظات عامة:

تدعم اورانج الخط الثابت جهود الهيئة في مراجعة خطة الترقيم الوطنية، مع تأكيدها على أن مراجعة خطة الترقيم الوطنية يجب أن تستند إلى المبادئ التالية:

1. حدوث تغيير كبير في سوق الاتصالات يؤثر على خطة الترقيم الوطنية.
2. حدوث نقص في السعات الرقمية المتاحة.
3. ظهور الحاجة إلى ساعات رقمية لتلبية النمو في خدمات الاتصالات مع مراعاة خصائص التقنيات المتاحة والنمو المتوقع في أعداد السكان والاجهزة المترابطة والتوزيع الجغرافي للطلب واحتمال زيادة نسب الانتشار.
4. أن لا يؤدي أي تعديل إلى تحويل المشغلين تكاليف غير معقولة أو إرباك و/أو تعطيل المستخدمين النهائيين والمشغلين.

وتؤكد شركة اورانج الخط الثابت أيضا على أن أي تغيير في خطة الترقيم الوطنية يجب أن يتم وفق خطة زمنية محددة تتضمن فترة زمنية كافية لإجراء التغييرات الفنية والتجارية الازمة، وتراعي صعوبات وكف التطبيق، إضافة إلى إعلام المستخدمين وتوعيتهم بذلك التغييرات.

ملاحظات تفصيلية

أولاً: مقترح استحداث سعة رقمية جديدة لخدمات الدليل لخطة الترقيم الوطنية:

1. لم يتضمن الاخطر الاسباب الداعية للتعديل المقترح وتحليل الهيئة لمتطلبات هذا التعديل والأثار التنظيمية والتجارية المتوقعة لتطبيقه، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات حول الامور التالية:

- أ. شكل الاختلاف بين الخدمات المقدمة حالياً باستخدام أرقام الاتصال المجاني عن تلك المقترحة باستخدام الارقام (88XXXX)، ومدى الحاجة لاستحداث السعة الرقمية الجديدة.
- ب. ماهية الأمور التنظيمية المرتبطة بنماذج الأعمال ذات العلاقة بخدمات الدليل والاستعلام عن الخدمات، مثل:
- أ. مدى الحاجة لترخيص مقدمي هذه الخدمات.
 - ii. بما أن هذه الارقام سيتم تخصيصها إلى شركات الاتصالات المرخصة والحاصلة على رخصة فردية وفق ما ورد في الاخطار مدار البحث، فإن تفعيل هذه الارقام على شبكات المرخصين الآخرين يجب أن يخضع إلى اتفاقيات ربط بينهم، وبالتالي فإننا نرى بضرورة تحديد أي من خدمات الربط البيني التي ستدرج تحتها هذه الخدمة.
 - iii. تنظيم اسعار التجزئة المقدمة للمستخدم النهائي والاسعار الكلية بما فيها آلية التحاسب بين المرخص لهم في حال تقديم هذه الخدمات إلى المستخدم النهائي بالتعرفة المعمول بها للمكالمات المحلية، وكذلك في حال تم تقديمها كخدمة مجانية للمستخدم النهائي والتي تتحمل الجهة المخصوص لها الرقم تكاليف الاتصال نيابة عنه، وفيما إذا سيتحمل المرخص له المقدم للخدمة تكاليف تلك المكالمة على أساس الكلفة، أو فيما إذا ستكون العلاقة بين المرخص له مقدم الخدمة والمرخص له الآخر مبنية على اسس تجارية لتحصيل قيمة التعرفة بالتجزئة من المرخص له مقدم الخدمة وليس على أساس الربط البيني للخدمة أو على أساس أسعار الجملة المقرة من قبل الهيئة، إضافة إلى ضرورة توضيح آلية التحاسب في حال توفير خاصية تحويل المكالمات (relay service) من خلال خدمات الدليل.
 - iv. العلاقة بين المرخص له لتقديم هذه الخدمات و مختلف مؤسسات الاعمال المستفيدة من هذه الخدمات، فهل ستخضع الى شروط وأحكام يتم الموافقة عليها من قبل الهيئة كسائر خدمات التجزئة في السوق؟
 - v. بما أن المستفيد النهائي لدى مرخص ما قد ينتفع من الخدمة المقدمة من مرخص له اخر ، ترى شركتنا ضرورة وضع ضوابط تنظيمية تبين حدود المسؤولية لكل من المرخص له مقدم الخدمة والمرخص له الآخر المرتبط به المستفيد النهائي.
2. لما سبق، تؤكد شركتنا على ضرورة دراسة موضوع خدمات الدليل والاستعلام عن الخدمات بشكل معمق وأكثر تفصيلاً من خلال استشارة عامة مخصصة بهدف إيجاد إطار تنظيمي يأخذ بعين الاعتبار جميع الأمور المذكورة أعلاه ومنها تخصيص السعات الرقمية المناسبة وشروط تخصيصها.

ثانياً: مقتراح تخصيص رمز جديد لتقديم خدمات انترنت الأشياء (IoT) واتصال الآلة (m2m):

1. من حيث المبدأ، تؤيد أورانج الخط الثابت تخصيص حيز رقمي لخدمات (m2m) نظراً لحجم الطلب المستقبلي على تلك الخدمات. ولكن، يجب أن تأخذ الهيئة بعين الاعتبار الامور التالية قبل اتخاذ قرارها بهذه الخصوص:
 - أ. التكاليف المحتملة التي سيتحملها المرخص له لترحيل خطوط m2m الحالية إلى خطة الترقيم الجديدة.
 - ب. أثر تطبيق هذا التعديل على المشتركين الحاليين بحيث لا يتسبب ذلك في إرباك أو تعطل أعمال المؤسسة ذات العلاقة جراء هذا التعديل.
 - ج. أنه وفقاً لما ورد بالإخطار بأن تخصيص هذه الأرقام للمرخصين الفرديين التي تدعم شبكاتهم استخدام الشرائح الخلوية (SIM-based) لتقديم مختلف أنواع وتطبيقات IoT و m2m، والذي بناءً عليه نؤكد على أن ذلك لا يعني أن تقديم هذه الخدمات محصور فقط بالمرخصين التي تدعم شبكاتهم استخدام الشرائح الخلوية، وأنه أيضاً لا يعني بأن تلك الأرقام هي فقط المحددة لتقديم هذه الخدمات، وإنما يتوجب التوضيح من قبل هيئة التحكم الكريمة بأن المرخصين الفرديين الآخرين لهم الخيار بتقديم هذه الخدمات وفق التكنولوجيا المتوفرة وتعريف الأرقام المخصصة لهم لخدمات الاتصالات الثابتة أو من خلال عنوانين بروتوكول الانترنت (IP) على هذه الخدمات.
 - د. ترقيم خدمات انترنت الأشياء (IoT) واتصال الآلة (m2m) في المستقبل القريب على بروتوكول IPv6.